

زيادة كفاءة الموارد البشرية القطرية والأنظمة الإدارية

الأموال من فاعلي الخير أن يستثمروا جزءاً منها ل توفير التعليم والعلاج المجاني لهذه الفئة من الموارد البشرية المستوطنة لقطر (الرصيد الثاني لقطر) وهي بمثابة خطوة لدمجهم في المجتمع الذي ولدوا وتربوا فيه فإنهم شاركوا في نهضة قطر فنحن بهم نفخر وإن هم رحلوا عنها فلن أجر الحسنة الجارية.

8- كم كان بودي أن يشمل قانون العقوبات بعض المخالفات القانونية عقوبة "خدمة" بدلاً من الغرامة المالية أو السجن حيث تكون الخسارة مكررة (كلفة الإيواء + فقدان قوة إنتاجية) وربما خسارة مواطن.

ومن هذا المنطلق فإنني ادعو الجهات المعنية أن تطرح بدائل جزائية عملية ولا أعني بذلك أعمال التصنيف وكنس الطرق بل التفكير فيما يمكن تطبيقه ضمن قيم مجتمعنا وفي نفس الوقت يحقق الفائدة.

مجمل ما ذكر أعلاه يمثل عناوين رئيسية لخطة عمل يمكن تطبيقها من خلال شراكة فاعلة بين أطراف رسمية متعددة منها وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والأوقاف ومجالس التعليم والاتصالات والتخطيط. وكذلك جامعة قطر وغرفة التجارة والصناعة. هذه المنظومة يمكن أن تشكل نواة لتأسيس "مجلس وطني لتتنمية الموارد البشرية" تسند رئاسته ولو كان لي أن أتمنى لقلت بأن هذا المجلس سوف يستفيد الكثير من قيادة ورئاسة سمو الشيخة هند بنت حمد بن خليفة آل ثاني لما تتميز به سموها من حيوية ورؤية مستقبلية.

وأختتم هذا المقال لحديث جرى مع رئيس تنفيذي لشركة أجنبية عندما سُئل ما هو أكثر شيء يقلق بالنسبة لشركتك فأجاب ذلك العقل الذي يخرج من البوابة الرئيسية للشركة في الساعة الخامسة مساء، فإن لم تتمكن من إقناعه بالعوده للعمل معه في اليوم الثاني فلن تكون هناك شركة، ولنا عودة لهذه الموضوع بدافع الحرص على أهمية زيادة مشاركة العقول القطرية والتي بدونها لن يكون هناك.

alhumaidi@almaras.com

وس سيكون من المفيد اعتماد مبدأ المندسة الإدارية والميكنة كاستراتيجية وطنية ثابتة تمنح جمهة العمل التي تتقييد بها شهادة مثل شهادة الجودة. ولضمان استمرارية العمل بهذا النمط الإداري يجب التفكير في إنشاء إدارة مركزية بمعنى التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية والأنظمة الإدارية وان يدرس هذا العلم كمادة في مناهج ادارة الاعمال بجامعة قطر حيث ان حاجتنا الى التخطيط الاستراتيجي لزيادة كفاءة مواردنا البشرية وتنظيمنا الإدارية ستكون مستمرة باستمرار التنمية الاقتصادية. 4- بالنسبة لجهات التوظيف التي يزيد عدد موظفيها على 500 موظف (وباستثناء شركات الطاقة) فيجب أن يسن قانون بموجبه تدفع هذه المؤسسات "ضريبة تدريب القطري" بشكل يمكن إدارة تطوير القوى العاملة القطيرية من إعداد كادر قطري لتسلم هذه الوظيفة خلال فترة زمنية لا تزيد على السنوات الثلاث ويجب أن تكون قيمة الضريبة تكفي لتغطية نفقات تدريب البديل وتحسّس الجهة الموظفة بواجبها تجاه تدريب وتوظيف القطريين.

5-تضمين جميع عقود التوظيف شرط نقل الخبرة وتدريب البديل القطري وفي حالة عدم الإيفاء بهذا الشرط تفرض جزاءات منها عدم تجديد العقد، الحرمان من الترقية أو المعاوز السنوية، حيث إن عملية إعداد الجيل الثاني من الموظفين القطريين تستحق بجدارة سن القوانين والحرام في تطبيقها.

6-قانون الموارد البشرية الجديد أكد أولوية توظيف أبناء القطريات، ولتكن هذه الشريحة من كوادرنا الوطنية من التفاعل مع مجتمعها فهم في حاجة إلى التأهيل والوقاية الصحية، لذا يجب منحهم حق العلاج والتعليم المجاني.

7- مد يد العون لمن ولدوا وترعوا وعاشوا في قطر فإنه من مصلحتنا وحقهم علينا أن نبدي لهم على الفريب ومن واجبنا أن نوفر لهم فرصه المشاركة في بناء قطر، وعلى الجمعيات الخيرية، صندوق الزكاة، وزارة الأوقاف وغيرها من المؤسسات الخيرية التي تقوم على جمع

الحديث عن الموارد البشرية القطرية ومشاكل التقدير لا يكتمل بطرحه وتركه. والامر يعني بالدرجة الاولى كل من المديرين العاملين ومديري الموارد البشرية من المحترفين الذين يتميزون بقيم مهنية عالية وحس وطني نبيل. خصوصاً وان ادارة الموارد البشرية هي المسؤولة عن اساس الحاضر وحاضر المستقبل وهي بمثابة القلب من الجسد بالنسبة للهيكل المؤسسي.

وحتى يكتمل الطرح فقد ارتأيت أنه من واجبي المشاركة ببعض الاقتراحات تمنياً ان يأخذ بها من هم في مراكز القرار وكذلك للمعنيين بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات القصيرة والطويلة المدى وهي كما

يلي: التوقف عن حالة الكوادر القطرية الى التقاعد وحتى بالنسبة للذين يبلغون سن التقاعد ولديهم الرغبة والمقدرة في مواصلة الخطة اما في وظائفهم الحالية او العمل بصفة استشارية او التفرغ لتدريب المستجددين من القطريين.

2- تبني نمط المندسة الإدارية (re engineering) كمشروع وطني يتم البدء به في الوزارات، الهيئات والمؤسسات الحكومية اولاً حيث يعاد تخطيط المسارات الإدارية والدورة الورقية لتحديد الخطوات التي لا تضيف قيمة لجودة وسرعة الاداء والنتائج. وكذلك تحديد الاعمال التي يمكن تأديتها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات (Automation). وتحديد الوظائف التي يمكن ان تنجز عن بعد (اون لاين) ويستخدم في تأديتها ربات البيوت والامهات المربيات من ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك عند الحاجة اخصائيين من دول اخرى مع ابقاءهم في بلدتهم الاصلي وبشرط منح رخص تجدد كل سنة بالنسبة للوظائف التي تمنح للعاملين في بلد المنشأ.

حصر الفائض من الموظفين القطريين نتيجة للتطبيقات المذكورة اعلاه وتوجيههم الى وظائف جديدة بعد تدريب من هم في حاجة الى تدريب.

**علي عبدالله
الحميد**
استشاري
موارد بشرية